

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١٣ - ٢٠٠١/٢/١٦

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.1/2001/12).

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2001/13
29 May 2001
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

الصفحة

1	انتخاب هيئة مكتب المجلس التنفيذي وتعيين مقرر الدورة
1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية
3	قضايا السياسات
3	مبادرة التغذية المدرسية
3	مبادئ توجيهية لاجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
4	مسائل المالية والميزانية
4	تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي
4	فريق تقييم اختيار وتعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي
5	تقارير التقييم
5	ملخص التقييم المرحلي للبرنامج القطري لليمن (١٩٩٨-٢٠٠١)
5	التقييم المرحلي للبرنامج القطري للسنغال (١٩٩٩-٢٠٠١)
5	المسائل التشغيلية
5	مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن
6	مخطط الاستراتيجية القطرية للسنغال
7	مخطط الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا
7	مخطط الاستراتيجية القطرية لبهوتان
7	البرنامج القطري للصين (٢٠٠١-٢٠٠٥)
8	البرنامج القطري لغينيا (٢٠٠١-٢٠٠٥)
9	المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - كوبا ٦٢٥٨
9	الزيادات في ميزانية المشروعات الإنمائية - بهوتان ٣٧٣٤ (التوسع الثاني)
9	عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - نيبال ٦١٥١ (التوسع الأول)
9	عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - أنغولا ٦١٥٩ (التوسع الأول)
10	عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة البحيرات الكبرى ٦٠٧٧ (التوسع الأول)





انتخاب هيئة المكتب للمجلس التنفيذي وتعيين مقرر الدورة

- ١- بعد الفراغ من الانتخاب والتعيين تحت هذا البند أخذ المجلس علماً بالكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس. ويعد أن عددت فيها رئيسة المجلس ما تم إنجازه في العام الماضي أشارت إلى أن الكثير لا يزال ينتظر أن ينجر في هذا العام، ولاسيما في مجال تحسين التسيير والإدارة وأداء المجلس لعمله. وعبرت أيضا عن رغبتها في أن تحصل من المجلس على التزام واضح بتقديم النصح والتوجيه اللازمين للأمانة.
- ٢- ذكرت رئيسة المجلس أيضا بأهمية تعزيز إحساس الدول الأعضاء بالانتماء للمنظمة. ودعت إلى العمل بهمة عن طريق هيئة المكتب والقوائم الجغرافية. وشددت على أهمية التفاعل بين هيئة المكتب والأمانة.
- ٣- كما ذكرت أن هيئة المكتب ترغب في أن تكون على علم بجميع القضايا التي تهم المجلس. وختمت كلمتها بالإعلان عن عزمها أن تقدم مثالا للانضباط في عمل المجلس، على سبيل المثال، بالالتزام بالجدول الزمني المقرر.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

- ٤- قدمت المديرة التنفيذية عرضا شفويا شاملا يتعلق بالموارد ومسائل الإدارة والبرمجة الاستراتيجية التي تواجه برنامج الأغذية العالمي، وبعمل لجنة التنسيق الإدارية والأجهزة التنسيقية الأخرى.
- ٥- وفيما يتعلق بالموارد، ذكرت المديرة التنفيذية أن الموارد التي خصصت للبرنامج في عام ٢٠٠٠ تزيد بنسبة ١١ في المائة عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٩، وأن هناك فجوة مع ذلك بين الاحتياجات المقدرة والمساهمات الفعلية. وفي المتوسط يتم تلقي حوالي ٨٠ في المائة من الأموال المطلوبة وهو أمر جيد ولكن المساهمات لم تكن كافية وتقدم غالبا في الوقت المحدد لها. وكانت جميع فئات البرامج في عوز للموارد، وكانت العمليات الخاصة الأسوأ حالا. وقد كان النقص في تمويل مصدر قلق، خاصة وأن ندوة المعونة الغذائية والتنمية قد تركت انطبعا لدى البرنامج بأن الدعم للتنمية سيستمر على الأقل.
- ٦- يتطلع البرنامج لأن يحالف النجاح تنفيذ استراتيجيته لحشد الموارد، والتي أجزيت في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، وذلك لضمان إمكانية توفير الموارد لكل فئات البرامج بالمستوى المتوقع لسد احتياجات الأنشطة المجازة.
- ٧- إن مبادرة التغذية المدرسية كانت حافزا طيبا لدعم موارد فئة برامج التنمية. وسيتلقى البرنامج مساهمة تبلغ ١٤٠ مليون دولار لتمويل أنشطة التغذية المدرسية التي تعاني من نقص الموارد. بيد أن الأولويات التي حددتها سياسة المعونة الغذائية والتنمية هي الأخرى في حاجة إلى موارد.
- ٨- وأما عن قضايا الإدارة، فإن البرنامج يعطي أولوية قصوى لسلامة وأمن الموظفين. وعليه قام البرنامج بتدريب جل الموظفين في مجال الأمن والسلامة، ووفر الاحتياجات المادية وعمل بفعالية مع الوكالات الأخرى لنشر الوعي الأمني والسلامة. غير أن المديرة التنفيذية أشارت إلى أنه مازال هناك حاجة للحفاظ على مستوى أمني رفيع وإلى أنه بإمكان الحكومات أن تقوم بشيئين اثنين لتقديم مساعدة فعلية: (١) فعلى الحكومات في المقام الأول مساءلة مقترفي الجرائم التي تستهدف موظفي المساعدات الإنسانية العاملين مع الأمم المتحدة؛ (٢) وعلى الحكومات أيضا أن توفر الموارد لإقامة نظام أمني يشمل الأمم المتحدة بأسرها. وأحاطت المديرة التنفيذية علما بقرار الجمعية العامة رقم



(A/RES/55/288) الذي اعتمده اللجنة الخامسة للجمعية العامة في ٢٣/٢/٢٠٠٠، بتغطية تكاليف الجانب الميداني من المنظومة الأمنية للأمم المتحدة من خلال آليات اقتسام النفقات المعتمدة على استعمال موارد ميزانية المشروعات. وأكدت المديرية التنفيذية على الحاجة لأن تتبع الموارد المكرسة للأمن من المساهمات العادية مما يثبت أن أمن الموظفين يتصدر جدول أعمال الجمعية العامة. وطلبت من ممثلي الدول لدى منظمات الأمم المتحدة في روما الاتصال بزملائهم في نيويورك لدعم هذا البند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة

٩- وأشار على المجلس بأن تباشر المسائل الأمنية ضمن لجنة التنسيق الإدارية وبأن يقوم البرنامج بدور فاعل ضمن فريق الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتصل بمسائل التنمية الإغاثية.

١٠- وقد أثرت مسائل إدارية أخرى: منها انطلاق برنامج تحسين الإدارة المالية في شهر فبراير/شباط، بالإضافة إلى تطوع البرنامج للاستفادة المرتقبة من تطبيق هذا البرنامج من حيث تيسير سبل وضع التقارير الإعلامية والمالية. كما بدأ العمل بعقود الخدمة غير محددة الأجل للعاملين من الفئة المهنية، وستكون إدارة المعلومات من اختصاص قسم جديد للبرامج يتولى الإشراف عليه متخصص في ذلك المجال، كما أن البرنامج يتأهب للانتقال للمرحلة المالية في سبيل تحقيق اللامركزية من خلال نقل مكتبي آسيا وأفريقيا إلى الميدان في منتصف عام ٢٠٠١.

١١- وأما عن المسائل البرمجية، فقد لفتت المديرية التنفيذية الانتباه إلى التركيز الكبير للمشروعات الإنمائية على المجالات الأساسية ضمن سياسات "تحفيز التنمية"، وتوسيع الجوانب الإنمائية لمبادرة التغذية المدرسية وعلى ضرورة وضع دراسة قاعدية تسمح بمتابعة عملية التنفيذ فيما يتصل بالتغذية المدرسية. إن تحديد هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بالنسبة لجميع فئات البرامج تظهر أن المضي قدما في تنميتها لرفد الدراسات القاعدية يظل أمرا ذا أهمية.

١٢- وأكدت المديرية التنفيذية على أن التزامات البرنامج تجاه النساء لا تزال أمرا مهما، كما أكدت على ضرورة التركيز على ذلك في جميع أنشطة البرنامج باعتبار ذلك حجر الأساس في سبيل الاستخدام الملائم للأغذية داخل الأسرة.

١٣- وقد رحب بعض المندوبين باستعراض المديرية التنفيذية للمسائل وأشاد بالبرنامج وبحسن أدائه. وأعرب بعض المندوبين عن دعمهم لضرورة تعزيز أمن وسلامة الموظفين ولتأسيس منظومة أمنية تشمل الأمم المتحدة بأسرها وتخول مباشرة من الأمانة في نيويورك. واقترح على المجلس أن ينظر في إحدى دوراته اللاحقة لهذا العام في الانتقال من الإغاثية إلى التنمية، وفي دور البرنامج في خضم ذلك، وفي تناسق إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد مضي خمس سنوات ومؤتمر القمة العالمي للأطفال مع كل ذلك. وقد لوحظ تراجع في التمويل بشكل يبعث على القلق، وأعرب المندوبون عن الثناء على الموارد التي قدمت خلال مبادرة التغذية المدرسية للولايات المتحدة.

١٤- وأشارت رئيسة المجلس في ختام المناقشات إلى أن يكون في البنود المزمع إثارتها في خلال دورات المجلس التنفيذية المقبلة فرصا لمناقشة المسائل التي أثارها المندوبون.



قضايا السياسات

مبادرة التغذية المدرسية (القرار ٢٠٠١/م ت-٢/١)

١٥- أخذ المجلس علماً بالوثيقة (WFP/EB.1/2001/4-A) التي قدمتها السيدة ديان اسبيرمان مديرة قسم الاستراتيجية والسياسات، وأشارت الوثيقة إلى أن البرنامج سيتلقى حوالي ٤٨ في المائة من المنحة البالغة ٦٣٠.٠٠٠ طن من الأغذية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بغرض النهوض ببرامج التغذية المدرسية في العالم. وستخصص هذه الموارد لبرامج التغذية المدرسية في ٢٣ بلداً. ولقد إنشاء برنامج الأغذية العالمي وحدة للتغذية المدرسية. وسيضطلع البرنامج بمسح قاعدي عن برامج التغذية المدرسية ويسعى جاهداً لإقامة علاقات شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمؤسسات التي تدعم قطاع التعليم بشكل يكمل عمل البرنامج وأنشطة التغذية المدرسية.

١٦- ولقد حظي هذا الموضوع بنقاشٍ ثرٍ قدمت فيه إضاءات لمختلف قضايا التغذية المدرسية بما في ذلك التعاون والرصد والتقييم والاستدامة والتمويل التكميلي والتزام أنشطة التغذية المدرسية مع سياسة تحفيز التنمية والاسترداد الكامل للتكاليف. ولقد أثيرت النقاط التالية أثناء النقاش: لاستمرار في الالتزام بسياسات تحفيز التنمية والاسترداد الكامل للتكاليف، التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية؛ إجراء المسح القاعدي عن برامج التغذية المدرسية وإشراك الآخرين في نتائجه؛ إيجاد وسائل تحقيق الاستمرارية في البرامج؛ شراء الأغذية محلياً أو إقليمياً عندما تيسر ذلك.

١٧- ولقد شكر الأعضاء الحكومة الأمريكية على مساهمتها السخية وأشاروا إلى أن الكثير من القضايا التي أثيرت في الدورة السابقة للمجلس التنفيذي قد عولجت في الوثيقة عن التغذية المدرسية وفي العرض الذي قدمته الأمانة.

مبادئ توجيهية لاجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠١/م ت-٣/١)

١٨- اقترح المجلس عند إجازته لهذه الوثيقة عدة تعديلات لتحسينها، منها أن تكون الوثيقة أكثر تركيزاً، وطلب المجلس تحديداً بأن تكون الوثيقة "قائمة بذاتها" وأن تتقح لتشير بوضوح إلى كل الإشارات إلى "اللائحة الداخلية". وأشار العديد من الأعضاء إلى أنه يمكن حذف المقترحات التي تدخل في إطار الحكم السليم على الأشياء أكثر من كونها قواعد مقننة. ومثال ذلك الفقرة الثانية من القسم المعنون: دور كل من التسيير والإدارة في صفحة ٥. وأشار آخرون على أهمية تذكير الأعضاء بمثل هذه النقاط، لاسيما الأعضاء الجدد. وطلب المجلس من الأمانة إعداد ملخص للمبادئ يكون جذاباً وسهل الاستعمال، وقرر المجلس تقييم الوثيقة في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠١. وأشاد المجلس بالعمل الذي أنجزته جماعة العمل.



مسائل المالية والميزانية

تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠١ م/ت-٤/١)

- ١٩- قدمت هذه الوثيقة للمجلس لإجازتها. وبعد تقديم الوثيقة الأصلية والمعنية بتعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي، للدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، طلب المجلس توضيحاً في شأن الوظيفة بدرجة مساعد أمين عام المقترحة وطلب من الأمانة الرد على تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.
- ٢٠- وأعرب المجلس عن تقديره للتوضيحات التي وردت بخصوص أعباء ومسؤوليات الوظيفة بدرجة مساعد أمين عام المقترحة، كما أعرب عن ارتياحه للردود الخاصة بالأسئلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وعليه فقد وافق المجلس على إنشاء وظيفة إضافية بدرجة مساعد أمين عام وطلب المجلس أن تكون مهام الوظيفة إدارية وأن تراجع هذه بشكل دوري.
- ٢١- وقد أشار عدد من المندوبين أنه ينبغي ألا تؤدي لامركزية البرنامج إلى زيادة التكلفة لبرنامج الأغذية العالمي، وأنه ينبغي إجراء تقويم للمجهودات التي تبذل تجاه لامركزية البرنامج، بما يشمل التكلفة، خلال العام وأن يرفع تقرير بشأن ذلك للمجلس للعلم والإحاطة.

فريق تقييم اختيار وتعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠١ م/ت-٥/١)

- ٢٢- نظر المجلس في توصيته بتكليف هيئة مكتب المجلس لعام ٢٠٠٠ رسمياً بأن تكون هيئة لتقييم واختيار المرشحين لمهمة المراجع الخارجي ووضع قائمة مختصرة بأسمائهم وذلك تعديلاً لقراره رقم ١٩٩٧ م/ت-٧/٣.
- ٢٣- التمس المجلس مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بالخطوات والإطار الزمني الذي يحكم عملية الاختيار. واقترح المندوبون أن يضع المجلس في اعتباره إضافة مراقبين للجنة التقييم. وقد أحاط المكتب القانوني المجلس بأن إضافة مراقبين، رغم أنه إجراء لا غبار عليه، لم يكن إجراءً متبعاً عندما قام المجلس بإنشاء أجهزة فرعية، بحكم المادة الثالثة عشرة - ١ من اللائحة الداخلية.
- ٢٤- أوضحت الأمانة، واتساقاً مع الإطار الزمني لعملية الاختبار التي اعتمدها المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (القرار ٢٠٠٠ م/ت-س/٧)، فإن التعليقات والتوصيات التي وردت من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ستطلب قبل العرض الشفاهي الذي سيقدمه المرشحون المختارون للقائمة المختصرة الأخيرة.
- ٢٥- كما اقترح على المجلس أن يضع في اعتباره تأسيس لجنة تقييم تكون منفصلة عن هيئة مكتب البرنامج عند بدء الإجراءات.
- ٢٦- أجاز المجلس التوصيات التي قدمتها هيئة المكتب.



تقارير التقييم

تقرير موجز عن التقييم المرحلي للبرنامج القطري لليمن (١٩٩٨-٢٠٠١) (القرار ٢٠٠١/م ت-٦/١)

٢٧- أعرب بعض المندوبين عن القلق، عند النظر في ملخص تقرير التقييم المرحلي للبرنامج القطري لليمن، إزاء القدرات المؤسسية على التقييم ضمن المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي وكذلك مع شركاء البرنامج. ومما أثار القلق أيضاً تراجع الاهتمام بالمعونة الغذائية ومسألة الاستدامة. وأقرت الأمانة بأهمية هذه المسائل وأشارت بأخذها في الحسبان عن وضع المعايير المرجعية من أجل تقييم البرامج القطرية. وأعرب مندوبون آخرون عن قلقهم إزاء مسائل أخرى عن المعونة الغذائية وردت في التقرير. وأوضحت الأمانة لهؤلاء المندوبين توصيات بشأن هذه المسائل وغيرها قد أقرت من قبل المكاتب القطرية وأخذت بعين الاعتبار عند وضع مخطط إستراتيجية قطرية.

التقييم المرحلي للبرنامج القطري للسنگال (١٩٩٩-٢٠٠١) (القرار ٢٠٠١/م ت-٧/١)

٢٨- أحاط المجلس علماً بأن التوصيات التي أفضى إليها التقييم قد ترجمت في مخطط الإستراتيجية القطرية. وقد ظهر قلق لعدم تطرق تقرير التقييم المرحلي بشكل ملائم لبعض المسائل العامة المتصلة بالبرنامج (القدرات المؤسسية والاستدامة). وعلم بعض المندوبين أيضاً بقصور فريق التقييم عن تقديم تقارير بشأن جدوى أعمال التغذية المدرسية في ظل نقص القواعد الأساسية وبيانات الرصد المصنفة. واستخلص أن مخطط استراتيجية قطرية بتسم بحسن الإعداد يعتبر شرطاً ضرورياً لوضع البرنامج القطري الملائم ولقي ذلك الرأي التأييد.

٢٩- وأكدت الأمانة أنه يجري التطرق لمسائل أكثر اتساعاً وأقرب للخطة الاستراتيجية، ضمن تقييمات البرامج القطرية الملائمة، وذلك من خلال اعتماد معايير مرجعية. ويتبين من الإطار العام للأساليب الإدارية المعتمدة للاستجابة للأوضاع أن هناك عدداً من التدابير التي تتخذ من قبل البلدان والمكاتب الإقليمية لتحسين الرصد والنهوض بقدرة البرنامج على تقييم النتائج فيما يتصل بالأنشطة. وأشارت الأمانة إلى أن قدرة التقييمات المرحلية على قياس الجدوى محدودة نظراً لأن جزءاً كبيراً من الأنشطة لم يتجاوز بعد مراحلها الأولى.

المسائل التشغيلية

مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن (القرار ٢٠٠١/م ت-٨/١)

٣٠- أجاز المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن وفوض الأمانة في الشروع في وضع برنامج قطري. وأشارت بعض المندوبين إلى ملاءمة المساعدة الغذائية لتجاوز العقبات القائمة أمام مسيرة التنمية في اليمن، ولاسيما قلة الموارد البشرية. وأشار إلى أن مخطط الاستراتيجية القطرية جيداً ويعكس الاستراتيجيات التي وضعت بمشاركة البرنامج والحكومة والشركاء الآخرين.

٣١- وأثنى أحد المندوبين على جهود المكتب القطري المبذولة لتحسين إدارة الأغذية ورحب بالأوجه الجديدة المقترحة للشراكة ولاسيما مع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع. وحث المندوب نفسه البرنامج أيضاً على استكشاف سبل الربط الممكنة بأحد مشاريع البنك الدولي الجارية المستثمرة في قطاع التعليم الريفي.



٣٢- وحث مندوب آخر على متابعة الأخذ بجميع التوصيات الخاصة بالإدارة التي أفضى إليها التقييم المرهلي وأشارت الأمانة إلى أن العبر المستخلصة قد أدمجت ضمن مخطط الاستراتيجية القطرية وإلى أنه سيقع التطرق لها في البرنامج القطري. وسيقع تعزيز قدرة المكتب القطري، وتعزيز دوره بالخصوص في مجال الإمداد، وسيتم التركيز على الموظفين النظراء في الحكومة، مع أخذ الاعتبارات المالية في الحسبان. وسيقع التطرق أيضا إلى استهداف أكثر المناطق عوزا بالاستناد إلى تحليل هشاشة الأوضاع وتنفيذ الأنشطة البرامجية التكميلية المسخرة للتمكين الاجتماعي للمرأة من خلال نهج المشاركة. وستوضح اتفاقية البرنامج القطري دور كل من البرنامج والحكومة في عملية التنفيذ.

مخطط الاستراتيجية القطرية للسنگال (القرار ٢٠٠١/م ت-٩/١)

٣٣- أعرب المجلس عن دعمه لمخطط الاستراتيجية القطرية للسنگال وطلب من الأمانة أن تشرع في إعداد البرنامج القطري. وأثنى بعض المندوبين على الأسلوب المقترح لتحديد المستفيدين وعلى التركيز على المشكلات التغذوية. وأشار أحد المندوبين إلى أن وضع البلد يفتح المجال لاعتماد نهج يتسع بتوازن أكبر بين القطاع الخاص والأنشطة الرامية لتحصيل أصول مادية. وأوضحت الأمانة أن البرامج المقبلة ستركز على أنشطة أقل وأن في منح الأولوية للقطاع الخاص انسجاما مع الاستراتيجية القطرية.

٣٤- وأكد عدد من المندوبين على ضرورة تضمين البرنامج القطري المقبل على تركيز أكبر على القطاع الحضري. ودعوا المجلس ليعيد النظر في الاقتراح الذي يقضي بوقف الأنشطة الحضرية الحالية في مجال الإصحاح، وعن الأسلوب الذي سيعتمده البرنامج معالجة مشكلة البطالة الحضرية، التي تمس الشباب في المقام الأول.

٣٥- وأبلغ العضو المراقب من السنگال المجلس، بأن حكومة بلاده طلبت رسميا إعادة تصنيفها ضمن فئة أقل البلدان نموا. وأعرب عن انشغاله إزاء تراجع أنشطة الإصحاح في المدن وأكد على الأولوية التي توليها الدولة لمشاكل الفقر في المدن والبطالة في صفوف الشباب. وأبلغت الأمانة المجلس بأن قرار العزوف عن أعمال الإصحاح لفائدة برامج تدريبية، يستهدف المهاجرين الشباب في المناطق الحضرية، يستند إلى توصيات صادرة عن تقييم البرامج القطرية ودراسة قام بها المكتب القطري. وأوضحت الأمانة أنه سيقع القيام بدراسة للجدوى من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية لتنمية الأنشطة المدرة للدخل والمولدة للأصول المادية.

٣٦- وطلب بعض المندوبين أن تبرز الأنشطة المقبلة الأثر الذي تحدته المساعدات الغذائية، وأوصوا بتعزيز نظم الرصد والتقييم قبل الشروع في وضع البرنامج القطري المقبل، وأكد هؤلاء أيضا على ضرورة توافر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس المتصلة بذلك والخاصة بالتغذية المدرسية.

٣٧- وأشار أحد المندوبين مع الارتياح إلى التدخل المزمع في منطقة "كازامانس" وأكد على الدور المحوري الذي يمكن للبرنامج أن يقوم به في عملية السلام وإعادة التأهيل. وأفادت الأمانة المجلس بأنه، وبالإضافة إلى أنشطة البرنامج القطري، أعد طلب للحصول على مساعدات توجه لعملية للإغاثة الممتدة والإنعاش، وبأن هذا الطلب سيرسل للمقر للنظر فيه.

مخطط الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا (القرار ٢٠٠١/م ت-١٠/١)

٣٨- استعرض المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا. وأوصى المجلس بتضمين البرنامج القطري مؤشرات نوعية تتيح قياس الجدوى.



- ٣٩- وأخذ المجلس علماً مع الارتياح بأن نهج البرنامج ركز على أنشطة الوقاية من الكوارث وبأن أهداف سياسة تحفيز التنمية أخذت بعين الاعتبار. وأثبت المخطط أن التنمية يمكن أن تساعد على الوقاية من الكوارث. وأوصى المجلس ببذل جهود تضمن بلوغ الأشخاص الأكثر فقراً، ومنهم المزارعين الذين ليست لهم أراضٍ.
- ٤٠- وأوصى بعض المندوبين بزيادة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

مخطط الاستراتيجية القطرية ليهوتان (القرار ٢٠٠١/م ت-١١/١)

- ٤١- أثنى المجلس على وثيقة مخطط الاستراتيجية القطرية ليهوتان وأسلوب تحليلها للقضايا. حيث أنها أشارت إلى أن شريحة كبيرة من السكان تفنقر إلى الأمن الغذائي وإلى أن الانخفاض في معدلات وزن المواليد، وسوء التغذية مازال مرتفعاً بشكل كبير. واقترح مندوبان المزيد من التفصيل والتحليل فيما يتصل بحقوق الميراث وبتقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسر. كما أشير أيضاً إلى أن حكومة يهوتان قد أجلت تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠٠٠. وباعتبار نقص البيانات المتوفرة، رحب المجلس بما يزمعه البرنامج من القيام بدراسات أساسية بشأن الأمن الغذائي من أجل تحديد شرائح السكان الأكثر افتقاراً للأمن الغذائي وتقديم المساعدات لهم.
- ٤٢- وأشاد أحد المندوبين بتركيز وثيقة مخطط الإستراتيجية القطرية ليهوتان على الجانب الاجتماعي وعلى سعي يهوتان المتواصل لتوفير موارد إضافية لصالح تعليم الأطفال. وأكد المندوب على ضرورة استمرار تقديم المساعدة على المدى المتوسط، وذلك باعتبار الارتفاع الكبير للتوتر الاجتماعي. وتساءل مندوب آخر عما يزمعه البرنامج من الاستمرار في تقديم المساعدة ليهوتان وأشار إلى أن المساعدة الغذائية قد لا تكون مساهمة ملائمة في حل مشاكل البلاد على المدى البعيد. وطلب المندوب نفسه أن يتعاون البرنامج بشكل وثيق مع الحكومة من أجل التحسين المستدام للأمن الغذائي ومن أجل الإنهاء التدريجي للمساعدة المقدمة للبلاد بحلول عام ٢٠٠٧. وأشارت الأمانة إلى أن الحكومة تزمع التخفيض من احتياجاتها إلى المساعدة الغذائية وأشارت على البرنامج أن يعمل جاهداً على إنهاء تقديم هذه المساعدة في أسرع ما يمكن. كما أعلنت الأمانة المجلس بأن الحكومة قد أعلنت في نهاية العام ٢٠٠٠ مضاعفة المرتبات النقدية للعاملين في النقل البري للمساعدات. ورداً على سؤال بشأن التأثير السلبي على البيئة الذي يحتمل أن ينشأ عن مد طرق ريفية، أشارت الأمانة إلى أن كل مقترح يخضع للتقييم من قبل لجنة بيئية وطنية قبل الموافقة عليه.
- ٤٣- وأعرب بعض المندوبين عن ارتياحهم إزاء التنسيق المزمع للبرامج القطرية مع الخطة الخمسية التاسعة، وإزاء تعاون البرنامج مع الحكومة ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتصل بالأعمال الجديدة القائمة على مبدأ الغذاء مقابل العمل والرامية إلى توفير أصول مادية للمجتمع. فمن شأن ذلك أن يحد من التكاليف وأن يؤدي أيضاً إلى إيجاد مزيد من الحلول المستدامة. وأعرب مندوبون آخرون أيضاً عن ترحيبهم بخطة البرنامج الرامية للتطرق بصفة مشتركة مع الحكومة ومنظمة اليونيسيف، للمشاكل المتصلة بالتغذية في البلاد.

البرنامج القطري للصين (٢٠٠١-٢٠٠٥) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٢/١)

- ٤٤- لمس المجلس في البرنامج القطري للصين الشمول والتنوع مع سياسة تحفيز التنمية لبرنامج الأغذية العالمي. وأخذ المندوبون علماً على وجه الخصوص ومع الارتياح بأن البرنامج القطري قد أعد بشكل متنوع مع استراتيجية الانسحاب التدريجي التي عرضت في مخطط الاستراتيجية القطرية للصين التي نظر فيها المجلس في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وأثنى مندوبون كثيرون على الحكومة الصينية وعلى التزامها الوفي بالبرنامج القطري الذي تجلّى في زيادتها الكبير في مساهمتها في البرنامج.



- ٤٥- وأخذ المجلس علماً بأن البرنامج القطري منسجم مع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وأشاد الكثير من المندوبين بالطريقة المعتمدة في تحليل هشاشة الأوضاع ضمن أسلوب البرنامج القطري في تحديد المستفيدين، وحث برنامج الأغذية العالمي على المضي قدماً في تحديد الأكثر ضعفاً بشكل أكثر دقة من السكان. وأشاد المجلس بالمقاربة التي تضمنها البرنامج وبعتماد شراكة وثيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأعلنت الأمانة المجلس بتعاون البرنامج الوثيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع منظمات أخرى معنية بالمساعدة وممثلة في الصين.
- ٤٦- وأضافت الأمانة أن نجاح نموذج التنمية الريفية المندمجة المعتمد في الصين أمر موثق، ويمكن للمندوبين الذين يطلبون ذلك أن يحصلوا على تلك الوثائق في وقت لاحق.
- ٤٧- وأشارت الأمانة إلى أن المجلس، بموافقة على البرنامج القطري، أقر بمفهوم برامج الأنشطة "الأساسية" والأنشطة التكميلية حسبما وردت به في الوثيقة. وأما عن تمويل جميع الأنشطة، الأساسية منها التكميلية، ضمن البرامج القطرية فهو يتوقف على توفر الموارد، علماً بأن الأولوية هي للأنشطة الأساسية.

البرنامج القطري لغينيا (٢٠٠٢-٢٠٠٥) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٣/١)

- ٤٨- أجاز المجلس البرنامج القطري لغانا ولاحظ أنه يندمج في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخفض الفقر في البلاد وأنه متوافق مع سياسة تحفيز التنمية. وأشاد المجلس أيضاً بتركيز البرنامج القطري على التعليم والتنمية الريفية واتساقه مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- ٤٩- شدد العديد من المندوبين على تركيز البرنامج القطري على اللاجئين في غينيا والسكان المتأثرين بالصراعات في المناطق الحدودية مع سيراليون وليبيريا وعلى تبنيه للنهج المتكامل بين الإغاثة والتنمية. وأشاد البعض من المندوبين إلى مراعاة السياسات القطاعية الوطنية، وإنشاء مخزونات للأمن الغذائي وتحسين التنسيق مع الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الإقليمية وطلبت بعض الإيضاحات المتعلقة بالرصد والتقييم وتحديد المستفيدين.
- ٥٠- أوضحت الأمانة أن أوضاع الطوارئ قد تم معالجتها بأدوات أنسب من البرنامج القطري وهي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الإقليمية للاجئين وعملية الطوارئ للنازحين في غينيا وذلك على الرغم من الأوضاع الأمنية الحرجة. وستتوجه مساعدات البرنامج القطري لأجزاء أخرى من البلاد حيث يستتب الأمن ويزداد انعدام الأمن الغذائي ويقوم تحديد المستفيدين في هذه الجهات على خريطة الفقر على المستوى الوطني وضرورة تركيز الجهود. ولقد أشير أيضاً إلى ضرورة عدم إعاقة جهود التنمية في غينيا بسبب تحملها لعبء اللاجئين لمدة طويلة أو بسبب الأزمة الحالية والمأمول أن يساعد البرنامج القطري في عدم انتشار الأزمة لتصل المناطق المستفيدة من الأنشطة. وأن الموارد القليلة المتوافرة للتنمية ينبغي أن تبقى لخدمة هذا الغرض وأن لا توجه للإغاثة. وإذا ما تحسنت الأحوال الأمنية في المناطق الحدودية فإن جهود التنمية والتأهيل ستنفذ هناك أيضاً. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن الأغذية التي يستوردها البرنامج وهي محدودة في كميتها وموجهة لأفقر السكان، لن يكون لها أثر سلبي على الإنتاج المحلي، وأن النقاط الأخرى التي تشغل بال المجلس المتعلقة بالتنسيق والرصد والتقييم ستؤخذ في الحسبان عند وضع وتنفيذ أنشطة البرنامج القطري.
- ٥١- ولقد وقع نقاش عام عن إيجاد نهج متكامل عن كيفية تقديم المعلومات في المجلس بشأن البرامج القطرية المصممة لتقديم المساعدة للبلدان التي تعاني من حالات طوارئ معقدة. ولقد أوصى المجلس بإجراء المزيد من الدراسة على المسألة المعقدة المتمثلة في الأدوات المختلفة للمساعدات الإنمائية ومساعدات الإغاثة والطوارئ في بلد ما، لاسيما إن كان يعاني من أزمة طارئة.



المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - كوبا ٦٢٥٨ (القرار ٢٠٠١/م ت-١٤/١)

- ٥٢- أشاد المجلس بالعمل المتميز للأمانة في تقديم شرح واف للمشروع، متضمنا الخبرات والدروس المستفادة وقد تم إعداد التقرير بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة.
- ٥٣- كما أعرب المندوبون عن ارتياحهم تجاه تملك الجهات الحكومية للمشروع والالتزام به مما سيضمن الاستمرارية.
- ٥٤- طلب بعض المندوبين توضيحا لتوجهات المشروع نحو تقديم الغذاء للمجموعات الضعيفة، وتوقف البرنامج عن دعم الأنشطة الإنتاجية التي أحرزت نجاحا كبيرا في خلق الأصول المادية والموارد. وقد رد المدير القطري بأن العمل في مشروعين اثنين سيستمر بفضل نظام الحساب المتجدد.
- ٥٥- أعرب المندوبون عن قلقهم تجاه إدارة المخاطر من احتمال انعدام الدعم المناسب من المانحين مستقبلا. إلا أن المدير القطري قد نوه إلى الاستجابة الإيجابية لدى الكثيرين من المانحين تجاه المشروع وقال أنها فال حسن للمستقبل.

الزيادة في ميزانية المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - بهوتان ٣٧٣٤ (التوسع الثاني) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٥/١)

- ٥٦- أجاز المجلس الزيادة في الميزانية وطلب أحد المندوبين الذين أعربوا عن دعمهم القوي لمشروع التغذية المدرسية أن تقوم الأمانة بتقديم تقارير دورية بشأن الدعم المالي والإداري لحكومة بهوتان.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - نيبال ٦١٥١ (التوسع الأول) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٦/١)

- ٥٧- وافق المجلس على هذه الزيادة. وأحاط بعض المندوبين علما بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي أفضت إليها المحادثات الثنائية الجارية بين حكومتي نيبال وبهوتان. وشدد بعض المندوبين على ضرورة استمرار متابعة المجتمع الدولي لهذه المسألة باعتبار أهمية الدور الأساسي الذي تقوم به في تعزيز التوصل إلى حل دائم لأوضاع اللاجئين. وأشار أحد المندوبين في هذا الشأن التزام حكومته بدعم المشروع وطلب أن تنتظر حكومات أخرى بشكل جدي في توفير موارد من شأنها أن تضمن استمرار المساعدات المقدمة إلى اللاجئين في هذا الطرف العسير. وطلب المندوب نفسه إلى الأمانة أن تقدم تقارير دورية إلى المجلس بشأن التطورات التي تطرأ على الأوضاع الخاصة بعودة اللاجئين وبشأن أية تغييرات متصلة بذلك تدخل على المشروع.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - أنغولا ٦١٥٩ (التوسع الأول) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٧/١)

- ٥٨- بعد إجازته لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أنغولا ٦١٥٩ (التوسع الأول) أثنى المجلس على ما احتوته الوثيقة ورحب بتعزيز الخطة الجديدة على شبكات الأمن والسلامة وعلى إعادة التأهيل، مع استمرار إيلاء عناية كبيرة مع ذلك بسد الاحتياجات الغذائية لأكثر المجموعات ضعفا. واعتبر أن التنسيق الوثيق بين الوكالات، والذي تستند إليه عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش عنصران يساهم في إنجاح عمليات المساعدة للبرنامج. ورحب المجلس أيضا بالمساهمات المتأتية من حكومة أنغولا ودعاها لاستمرار في دعم أنشطة البرنامج وسائر أنشطته الإنسانية. وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة أن يستمر البرنامج في إيلاء ما يلزم من العناية باللاجئين من أنغولا الذين يتلقون مساعدات ضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وأحاط المجلس علما مع الارتياح بفائدة أدوات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها



التي وضعها البرنامج. وأخذ المجلس علماً بأن ارتفاع تكاليف المشروع يعود إلى الركون إلى العمليات الجوية التي فرضت نفسها بسبب التضاريس والمشاكل الأمنية. كما أحاط المجلس علماً أيضاً بما تحقق من توفير داخل البرنامج بفضل زيادة الاعتماد على النقل البري.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة البحيرات الكبرى ٢٠٧٧ (التوسع الأول) (القرار ٢٠٠١/م ت-١٨/١)

٥٩- عبر العديد من المندوبين عن أهمية هذه العملية في مساعدة الناس في منطقة البحيرات الكبرى التي لا تزال تعاني من الصراعات. عبر أحد المندوبين عن المنهاج الإقليمي الوارد في الوثيقة. وأثنى العديد من المندوبين على الوثيقة لتبنيها شراء الأغذية محلياً. وأشاد المجلس أيضاً بالعرض الواضح للأهداف مع إيراد معايير للرصد، وباستخدام تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في تحديد المستفيدين، وتشجيع اعتماد اللاجئين على أنفسهم وتدريب الموظفين على تدابير الأمن والسلامة.

٦٠- أثنى أحد المندوبين على الوثيقة واهتمامها بالمستفيدات وتركيزها على أهمية رصد مشاركة النساء في أنشطة المشروعات.

٦١- عبر المجلس من ناحية عامة عن المستوى الجيد للوثيقة. وفي الموضوعات التي أثارها المندوبون أهمية تعاون البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين في تحديد أولويات استخدام الموارد، ولفت مندوب آخر النظر لأهمية التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لزيادة الأمن الغذائي للمستفيدين. ووضع حصة غذائية مناسبة ودعم جهود إنتاج اللاجئين لبعض الأغذية بأنفسهم.